

الفصل الثاني:

دور العوامل الخارجية في زيادة تدهور

الوضع بين الجزائر والمغرب.

- المبحث الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على العلاقات الجزائرية المغربية.
- المبحث الثاني: مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المغرب العربي.
- المبحث الثالث: انعكاسات أحداث الربيع العربي على سير العلاقات الجزائرية المغربية.

تمهيد:

ثمة معطيات إقليمية ودولية أصبحت أكثر تأثيرا في رسم راهن المنطقة المغاربية ومستقبلها، وخاصة تأثيره على التحول البارز في مسار العلاقات الجزائرية-المغربية.

إن الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به دول المغرب العربي خاصة الجزائر والمغرب جعلها تتأثر بكافة المتغيرات والأحداث الدولية مثل تداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2008 التي عصفت بجميع الاقتصاديات بما فيها الاقتصادين الجزائري والمغربي، هناك أيضا زيادة قوة منافس جديد في المنطقة المغاربية إلى جانب المستثمر الفرنسي إذ برزت مظاهر توضح مدى تنافسهما على المنطقة، ثم انتقلنا إلى دراسة انعكاسات الأحداث التي جرت في بعض البلدان العربية بما أطلق عليه بالربيع العربي على الجزائر والمغرب.

بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية حول الرهن العقاري في 2008، إلا أن ترابط اقتصادات الدول بالاقتصاد العالمي جعل منها ينتشر بسرعة لتصبغ بصفة العالمية حيث أُلقت بنتائجها على اقتصادات الدول المغاربية كذلك بتباطؤ لنشاط الاقتصادي وتقلصت الاستثمارات الأجنبية. انعكست هذه الأزمة على الجزائر والمغرب ولوحظ عليها تغيرات ترجمت إلى إتباع سياسات اقتصادية جديدة.

المبحث الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على العلاقات الجزائرية المغربية.

إن من أهم الخصائص التي تعكس السمات المميزة للزمات المالية هو قابليتها على الانتقال من الدولة أو الدول التي تحدث فيها إلى الدول الأخرى، و بالأخص في ظل بيئة العولمة وانفتاح الأسواق المالية و البورصات على بعضها البعض بشكل كبير و هيمنة الجوانب الاستثمارية على النشاط الاقتصادي.¹ في 14 سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية اعتبرت الأسوأ منذ زمن الكساد العالمي سنة 1929، حيث ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم بما فيها المغاربية للارتباط الوثيق بالاقتصاد العالمي.² حيث وصل عدد البنوك المنهارة في بدايتها في 2008 إلى 19 بنكا، هذه الأزمة المالية كان لها أثر سلبي على اقتصاديات كل من الجزائر والمغرب بدرجة متفاوتة.

¹ نعوش صباح، "أثر أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية"، 2012/03/29،

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/07/2012729910884120.html>، 2016/01/2، ص12.

² نصيرة الزهواني، "الأزمة الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على العلاقات المغربية الأوروبية"، 2014/03/20،

<http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13311>، 2016/03/09، ص2.

فيما يلي سنعرض انعكاسات الأزمة على الجزائر: تأثرت الجزائر بتداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بشكل ايجابي وسلب، أما الايجابي: فقد أدى الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب الإجمالي إلى انخفاض أسعار عدة سلع في السوق العالمية وبما أن الجزائر بلد مستورد أكثر من مصدر فهي مستفيدة من هذا الوضع، انخفاض تكاليف الإنتاج يترتب عليه حدوث ديناميكية في الاستثمار. ما الجانب السلبي يؤدي الركود الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على الطاقة مؤديا بذلك إلى انهيار أسعار المحروقات وينتج عنها انخفاض حصة الصادرات ، إن من تداعيات الأزمة المالية انخفاض السيولة بالتالي صعوبة حصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعها الاستثمارية في الجزائر¹. ورغم كل هذا بقيت الآثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا بفعل توفر الجزائر على احتياجات الصرف كبيرة، والتي تمكنها من تغطية ثلاث سنوات من الواردات، وحذر في توظيفها على شكل سندات الخزينة وليس أسهم وسندات في الأسواق المالي، والتسديد المسبق للمديونية الخارجية، وتوفر الجزائر على فوائض المالية معتبرة في صندوق ضبط الإيرادات والتي قدرت مع نهاية سنة 2008 بـ 4000 مليار دج، والتي بإمكانها امتصاص عجز ميزانيات لمدة لا تقل عن سنتين، وتوفير سيولة كبيرة لدى البنوك الجزائرية، بإضافة إلى عدم وجود الارتباط قوي بين النظام المالي والمصرفي الجزائري والأسواق والمؤسسات المالية العالمية، إلا أن الاستمرار الأزمة المالية العالمية واستمرار ركود الاقتصاد العالمي

¹ آثار الأزمة المالية الأوروبية دراسة حالة الجزائر، 14.08.2015،

<https://www.facebook.com/UniversiteDeTipaza/posts/63920737619167>، 11.3.2016، ص 7.

ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري وبرامج التنمية التي تقوم بها منذ 2001، إن لم تتخذ الدولة إجراءات وتدابير ملائمة للابتعاد أكثر من الآثار الضارة لهذه الأزمة.¹

أما بالنسبة للمغرب فقد حظي في إطار علاقته بالإتحاد الأوروبي بالوضع المتقدم وتربطه مع الدول الأوروبية العديد من اتفاقيات الشراكة و التجارة، و كذا اتفاقية التبادل الحر، فإنه قد عانى من آثار هذه الأزمة خصوصا عندما يتعلق ببعض القطاعات كالزراعة والسياحة وعائدات المغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك الاستثمار الأجنبي بالمغرب، رغم أن مع بداية الربع الثالث من عام 2008 حاولت الحكومة المغربية اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى دعم مستوى العرض والطلب وإحداث توازنات داخل السوق المحلية.² يعتبر المغرب فاعل مهم في المنطقة فقد تأثر اقتصاده بهذه الأزمة حيث يعتبر من أهم الشركاء في المغرب العربي إضافة إلى الجزائر، تأثر من انعكاسات الأزمة في أربع مستويات: انخفاض الطلب الخارجي الموجه للمغرب، انخفاض مداخيل السياحة إضافة إلى انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية.³

إن أسباب وقوع الأزمة تتميز بتشعبها، ولكن ببساطة يمكن القول أنها جاءت نتيجة للعديد من مشكلات التي شهدتها النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وكذلك الاقتصاد

¹ زكي فانة ، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري"، 2015/04/12، <http://revues.univ->

biskra.dz/index.php/rem/article/view/1193، 2016/04/11، ص 3.

² نصيرة الزهواني، مرجع سابق الذكر، ص 4

³ محمد بركات، "أسباب الأزمة المالية وانعكاساتها على المغرب"، 9.1.2016، <http://www.maghress.com/attajdid>

5.2.2016، ص 5.

الأمريكي. لقد ذهب المحللون والاقتصاديون إلى مذاهب وتوجهات مختلفة في تفسيرهم لأسباب قيام الأزمة، فمنهم من ردها إلى بطء النمو في الاقتصاد الأمريكي، وضعف قيمة الدولار، ومنهم من ردها إلى استغراق الأمريكي في سياسة الحروب، في حين نجد من ذهب إلى أن جذور الأزمة الحالية تكمن في القطاع المالي، حيث امتد تأثير الأزمة المالية إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي بعد ارتفاع حالات التعثر عن السداد في أسواق الرهن العقاري.¹ لقد انعكست الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديين الجزائري والمغربي بنتائج سلبية أكثر منها إيجابية، إلا أن طبيعة العلاقات بينهما قد تدهورت ففي حين كان يستوجب تضافر الجهود فيما بين النظامين للتصدي لهذه الأزمة، كان كل طرف يعالج تداعياتها لوحده دون إقامة تعاون وتضافر للجهود فيما بينهما.² وفي الأخير، فإن المغرب، شأنه شأن باقي الدول النامية، يبقى في حاجة ماسة إلى بناء سياسة اقتصادية قوية، منفتحة على الاقتصاديات الإقليمية والدولية، لكن مع الحرص على عدم التفريط في حقها السيادي المتعلق طبعاً بتقرير مصائرها واختياراتها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. و لأنّ العالم اليوم يشهد بروز أقطاب و تكتلات اقتصادية كبرى، فإن المغرب و جيرانه مطالبين، أكثر من أي وقت مضى، بتجاوز كل العراقيل و الخلافات القطرية بينهم، و

¹ ادمون العيسى، "الاقتصاديات العربية في مقدمة اقتصادات العالم المتأثرة بالأزمة المالية الأوروبية"، 2016/05/11، http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2012_10_15/91279730/، 2012/10/15

ص5.

² المرجع نفسه، ص 9.

العمل الجدي من أجل إعادة بناء الإتحاد المغاربي- اقتصاديا على الأقل-حتى يتسنى لأقطاره الحصول على موطئ قدم ما في ساحة تسودها تنافسية.

والمغرب لن يكون قويا في أوروبا أو أمريكا أو حتى العالم العربي إذ لو يكن قويا في إفريقيا ، والدبلوماسية المغربية الجديدة اعتمدت في علاقتها بإفريقية على تعزيز الحضور الاقتصادي باعتباره عنصرا مهما للتنمية الداخلية، وأداة فعالة للتأثير الدولي وتعزيز النفوذ الخارجي.

لقد بينت الأزمة المالية العالمية محدودية اقتصاد السوق في التصدي للأزمات، و أن بعض ابتكاراته كالمشتقات المالية ساهمت في حدوث الأزمة.

لقد بينت الأزمة المالية العالمية محدودية اقتصاد السوق في التصدي للأزمات، وأن بعض ابتكاراته كالمشتقات المالية ساهمت في حدوث الأزمة. ويتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية في عدة مجالات ، لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة التحديات التي تفرزها هذه الأزمة. والاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصادا ربيعيا يعتمد على البترول، فهو اقتصاد هش معرض لتقلبات أسعار البترول، ويتأثر بكافة الأزمات العالمية. لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى الفلاحة الصناعة والسياحة لإسهامها في التنمية الاقتصادية مع ضرورة القضاء على العقبات التي تعيق الاستثمار خاصة البيروقراطية والرشوة وجميع أشكال الفساد الأخرى.¹

¹ زكي قانة، مرجع سابق الذكر، ص 5.

لم يعد هناك مسيطر واحد في مجال معين بل ظهرت فواعل جديدة تنافس على المناطق الأكثر أهمية في العالم، هذا التنافس مس المنطقة المغاربية التي مع بداية الألفية الثالثة تحولت إلى ساحة صراع سياسي واقتصادي مكشوف وأكثر حدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. هذه الحرب الصامتة بين القوتين بدأت منذ الزحف الهادئ للولايات المتحدة الأمريكية نحو المنطقة المغاربية التي أصبحت بمثابة خليج القارة الإفريقية لما فيها من ثروات باطنية لم يستثمر الكثير منها، إذ يشكل المجال الاقتصادي أكثر المجالات تجسيدا لفرضية المشاريع الأوروبية الأمريكية في منطقة المغرب العربي باعتبار أغلب دولة مستعمرات سابقة، حيث أصبح سوقا ومرادا اقتصاديا هاما لفرنسا مما أدى إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس جديد في المنطقة وزيادة الاهتمام بها لتوفرها على عدة مميزات وثروات طبيعية ترجم إلى تقديم مشاريع من كلا الجانبين.

المبحث الثاني: مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

منطقة المغرب العربي والتي تتمثل في عدة دول هي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.¹ وتجمع بينهما عوامل معنوية ومادية ، وهناك روابط مشتركة بينهما في الجنس والتاريخ والجغرافيا واللغة والدين، هذا الأمر كفيل بتكوين وحدة بينهما وحدة الشعوب بينهما في إطار كتلة واحدة يمكنها أن تؤدي إلى التكامل لبناء اتحاد دولي يسوده التوافق السياسي وربما تكامل اقتصادي وكذلك تحقيق الأمن الاجتماعي. فرنسا تهتم بمنطقة المغرب العربي

¹ نوح غربي، "التنافس الأمريكي الفرنسي على المنطقة المغاربية"، 2015/07/23،

<http://hdl.handle.net/123456789/600>، 2016/04/12، ص 12.

كونها موقعاً استراتيجياً هاماً ومتميزاً، فهي جسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا، هذا بالإضافة إلى كونها منطقة توازنات دولية، فهي منطقة ذات بعد جيواستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة والدول الإقليمية وكذلك الاتحاد الأوروبي.¹ أهمية السوق المغربي كسوق نام أمام الصادرات الأوروبية، تكمن في مجال المشروعات التنموية التي توفر فرصاً استثمارية للطرف الأوروبي، فهناك العديد من المشروعات المغربية تم تنفيذها من طرف شركات أوروبية، مثل مشروع أنابيب نقل الغاز المغربي و مشروع القطار المغربي، بالإضافة إلى أن تحسن القدرة الشرائية في المغرب العربي، يسهم في إنعاش برنامج صادرات دول الاتحاد الأوروبي إن الاحتياطي والإنتاج الصادرات المغربية من النفط الخام والغاز الطبيعي والمسيل، المواد الأولية، تلعب دوراً مميزاً في إمداد الاقتصاد الأوروبي بالطاقة، تتمثل المشاريع الفرنسية في منطقة المغرب العربي في الشراكة الأورومتوسطية من خلال:

-مؤتمر برشلونة: تم الاتفاق من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من جهة أخرى، و لقد تجسد مفهوم الشراكة في ثلاث محاور:²

¹ سليم شنة، "المعطي الجيوستراتيجي الجديد في المغرب والشرق"، 2014/01/29،

² مريم منصوري، "التنافس الفرنسي الأمريكي الصيني في المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2013، 2014، ص 69.

المحور السياسي والأمني: و يهدف إلى تكوين فضاء موحد للسلام و الاستقرار، و ذلك عبر سياسات التنسيق لمحاربة الحركات السياسية المتطرفة، و احترام حقوق الإنسان و التعددية، الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، و التشديد على جعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام و استقرار.

المحور الاقتصادي و المالي: يركز على إقامة منطقة الرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة و المتوازنة، و استحداث منطقة للتبادل الحر، مع منح مساعدات مالية قصد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة.

المحور الاجتماعي والثقافي: و يهدف إلى تكثيف الحوار العلمي بن الثقافات، واحترام تنوعها و ما تحمله من عادات و تقاليد و احترام الأديان، و محاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب، و الاهتمام بالمجتمع المدني.¹ وإشراكه في إدارة شؤون بلاده، و التقليل من ضغوط الهجرة اللامشروعة و الاهتمام بالعامل البشري و تطويره لقد تمكنت دول الاتحاد الأوروبي في " مؤتمر برشلونة "من وضع الركائز الأساسية لسياستها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، و هي تشكل امتدادا للحوار الأوروبي-العربي الذي انطلق في السبعينات من القرن العشرين، حيث تمت الموافقة على اتخاذ قرارات تؤسس لإقامة منطقة متوسطة للتبادل الحر ، عبر إقامة شراكة أوروبية-متوسطية، من خلال تعزيز الحوار السياسي، و تحقيق التعاون الاقتصادي و المالي و الأمني، كذلك تم الاتفاق على جعل

¹ أبو زكريا يحي، "التنافس الأميركي الفرنسي على المغرب العربي"، 2009/08/07، <http://www.voltairenet.org/article91205.html>، 2016/05/29، ص6.

منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة الحوار والتعاون والتبادل، ما يقود إلى تطور العلاقات القائمة و استحداث اتفاقيات جديدة بن البلدان المتوسطية و خاصة المغاربية منها، و دول الاتحاد الأوربي.

الاتحاد من أجل المتوسط: هو عبارة عن مبادرة أو مشروع" وحدة عابرة القومية "مقترحة على الدول الشاطئية للمتوسط في صفته الشمالية و الجنوبية، أساسه التعاون و ليس الإدماج، و هو ما يعني دول من الاتحاد الأوربي ليس كلها، و من الشمال الإفريقي، و ما يسمى بالشرق الأوسط، و تدعو هذه المبادرة إلى قيام اتحاد أو تجمع يربط بين 51 دولة متوسطية تشكل فيما بينها تجمعاً اقتصادياً و سياسياً ترجع أولى إرهابات هذا المشروع، في خضم الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.¹

المشاريع الأمريكية في منطقة المغرب العربي:

-مبادرة ايزنشتات: في سياق المنافسة الأمريكية-الأوربية على منطقة المتوسط بصفة عامة و Ezeinchad تأتي مبادرة ايزنشتات المنطقة المغاربية بصفة خاصة ، فإذا كان الاتحاد الأوربي يعتبر المتوسط و الفضاء المغاربي مجالين حيويين بالنسبة إليه .و من أجل ذلك أدخل الدول المتوسطية الجنوبية في شراكة معه، فيما يسمى بمسلسل برشلونة سنة 1995 فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبق مكتوفة الأيدي تجاه هذه المبادرة التي تهدد بالطبع مصالحها الجيو-اقتصادية .لذلك أبرمت سنة 1998 إلى اقتراح مبادرة شراكة

¹ يحي أبو زكرياء، نفس المرجع، ص7.

أمريكية-مغربية من أجل ضمان استقرار المنطقة، تتخبط فيها دول المغرب و الجزائر وتونس في السوق المعولم، فمن خلال زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية ستيوارت ايزنشتات لكل من تونس بتاريخ 17 جوان 1998 والمغرب في 18 جوان 1998 شرح فيها المسئول الأمريكي ملامح المبادرة التي تنهض على الأركان التالية: تهدف إلى التعاون الأمريكي مع دول المنطقة والتعامل معها ككتلة اقتصادية موحدة وضرورة قيام الحكومات المغربية بإصلاحات هيكلية ترمي لوضع أسس لبناء التعاون.¹

-مبادرة الشرق الأوسط الكبير: بعد أن حث الرئيس بوش بلدان العالم العربي على العمل بمبادئ الديمقراطية، جاء الإعلان عن مبادرة" الشراكة من قبل وزير الخارجية الأمريكي السابق "Middle East Initiative Partnership للشرق الأوسط "كولن باول" في عام 2002 ، و التي كانت تهدف إلى ترقية و تعزيز القطاع الخاص، توفير الفرص الاقتصادية، تقوية دولة القانون و المجتمع المدني، وتعتبر هذه المبادرة امتدادا لمبادرة "ايزنشتات" من حيث المضمون مع اختلاف الإدارة. في هذا الإطار زارت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية "ألينا ورمانوفسكي" بزيارة للمنطقة في 2004 لدعم الإصلاحات وطرح التمويل الخاص المقدّر ب 18.5 مليون دولار.²

¹ البعد الجيوبوليتيكي لعلاقة المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية، 2015/11/16،

<http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10121>، 2016/05/13، ص6.

² مريم منصوري، مرجع سابق الذكر، ص 75، ص78.

وتهدف المبادرة إلى دعم القطاع الخاص، فتح البواب أمام الاستثمار بهذه البلدان لتحقيق النمو، خلق منطقة للتبادل الحر، ربط اقتصاد المنطقة بالاقتصاد الأمريكي، من خلال اتفاقيات و مؤسسات تكون لأمريكا التأثير الكبير فيها و بالتالي السيطرة لها، أي أمريكا،والهدف الأساسي من هذا المشروع هو إدماج المنطقة في ما يسمى "العولمة الأمريكية" بما يضمن لها هيمنة أكبر على العالم وبالتالي ضمانا و تأمينا لمصالحها و كذلك إدماج إسرائيل في المنطقة و الذي يعتبر الهدف علني وليس خفي لسياسة أمريكا.

إن التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي قد أفرز طرح عدة مشاريع من كلا الطرفين، إلا أن العلاقة بين الجزائر والمغرب لم تتحسن وإنما زادت من حدة الوضع من خلال تعامل كل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كل طرف على حدة على أساس تقديم تفضيلات وتسهيلات للاستثمار داخلها، غير أن الطموح الفرنسي في الحفاظ على صفة أول مستثمر بالمغرب، يواجه أيضا منافسا قويا وهو الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت عبر ذراعها المالي، صندوق الاستثمارات الخاصة الأمريكية، عن تخصيصها لمبلغ 5 مليار درهم لاستثمارها في المغرب إلى غاية 2017، خصوصا في قطاعي الطاقات المتجددة والسياحة.¹ : تأثير الإستراتيجية الأوروبية على الأمن المغربي:

إبعاد و تهميش الدور الجزائري: إن العمق الاستراتيجي والامتداد الحقيقي للأمن المغربي والجزائري هو منطقة الساحل بالدرجة الأولى. فبحود برية تمتد على مسافة 6427 كلم تتجاوز الجزائر مع سبع دول و هي: المغرب بحدود طولها، 1643 كلم، مالي بحدود طولها

¹ المرجع نفسه، ص 113.

1376 كلم، ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، النيجر 956 كلم، موريتانيا 463 كلم، والصحراء الغربية 42 كلم. وبهذا، فإن الجزائر تمثل الدركي و الحارس و الحزام الأمني للمنطقة المغاربية كلها و لا سيما من الناحية الجنوبية و أي اختراق للحدود الجزائرية هو في ذات الوقت اختراق لأمن دول المغرب وأوروبا في ذات الوقت و العمل على تهميش دورها سوف ينعكس سلبا على استقرار المنطقة بالكامل.

ورغم وعي القوى الكبرى بهذه الأهمية ومنها الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تحاول من خلال إستراتيجيتها تقليص الدور الجزائري و تهميشه إلى دور تابع في تنفيذ المخططات الغربية في المنطقة وهو دور تم حصره في محاربة الإرهاب مستغلة في ذلك التهديدات التي تواجهها الجزائر.¹ فإذا كانت الجهود الجزائرية تتلاقى مع الجهود الأوروبية والأمريكية في الحرب على الإرهاب، إلا أن الجزائر تتصور حل المشكلة في إطار شامل و متعدد الأبعاد أولها الجانب الاقتصادي والتنموي و الجانب السياسي الذي يقوم على الحوار بين جميع الأطراف، عكس الطرف الأوروبي الذي يركز على الجانب الأمني-العسكري وهو ما سوف يزيد من تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوطات عليها ومن ثم تقويض الجهود الجزائرية في الحوار مع الأطراف المتنازعة و إبعاد الجزائر من لعب أي دور سياسي فاعل على المستوى البعيد. و هو أيضا ضرب للجهود الجزائرية في التعاون الأمني مع موريتانيا، النيجر ومالي في إطار القيادة العسكرية المشتركة و التي تترجم إرادة الدول في التحكم في

¹ أيوب الرومي، "الحضور الصيني بالمغرب يثير مخاوف المستثمرين الفرنسيين"، 2105/03/09،

<http://www.hespress.com/economie/257358.html>، 2016/03/29، ص9.

المسألة الأمنية بطريقة مستقلة و في إطار جماعي و هو ما يفتح الباب لأوروبا -فرنسا في تكريس تواجدها العسكري الجديد في الساحل الإفريقي و التدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول و محاصرة الجزائر أكثر فأكثر و إدخال دوال إفريقيا الغربية في المعادلة الأمنية في الساحل و هذه في حد ذاته ضرب للسياسة الجزائرية التي تحارب القواعد العسكرية في إفريقيا و التواجد العسكري تحت أي شكل و الجهود الجزائرية التي بذلت منذ الاستقلال لدعم السيادة الإفريقية على ثرواتها و على أقاليمها و فتح الطريق أمام القوى الغربية للتمركز الاستراتيجي في المنطقة.¹

¹ شنة سليم، مرجع سابق الذكر، ص 6.

يلاحظ أن الأحداث التي وقعت في البلدان العربية بداية عام 2011 قد بدأت بشكل سلمي مناهضة للأنظمة الاستبدادية، هدفها التغيير الشامل والجذري للواقع السياسي والاقتصادي القائم. بسبب تقارب البلدان العربية وما يربط بينها من خصائص عدة، فقد تأثرت الجزائر والمغرب بهذه الاحتجاجات وانعكس ذلك على سير العلاقات بينها.

المبحث الثالث: انعكاسات أحداث الربيع العربي على سير العلاقات الجزائرية المغربية

تعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور مهم، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية. بالحديث عن التجربة الجزائرية فقد بدأت فيها مظاهرات مطلع شهر جانفي 2011 تميزت بالسلمية في بدايتها، لكنها تولت إلى أعمال عنف وشغب تصدت لها قوات الشرطة لإيقافها وعدم حدوث ما وقع في البلدان العربية بما أطلق عليه بالربيع العربي الذي اختلفت مظاهره فمثلا في سوريا تحولت الاحتجاجات إلى حرب أهلية مما زاد الطين بلة أما في يخص التجريبتين التونسية والمصرية فقد تغير الرئيسان الحاكمان لا غير ذلك وبقي النظامين على حالهما.¹ كرد فعل من الحكومة أطلقت حزمة من الإصلاحات مست أهم المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية ،فبالنسبة للمجال السياسي فقد أعطت

¹ وليدة ساعو، "الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سورية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الأنظمة السياسية المقارنة و الحوكمة، جامعة بسكرة)، 2014، 2013، ص 79.

الاعتماد للعديد من الأحزاب لمباشرة عملها، أم الاقتصاد فأعلنت على قرارات أهمها تسقيف أسعار المواد الغذائية الأكثر استهلاكاً، ضخ رؤوس أموال كبيرة في مجال استكمال مشروعات التوظيف والإسكان، تعديل قانون الانتخابات والأحزاب.¹

له تأثير على الاقتصاد المغربي، لأسباب عديدة، أهمها أن المغرب له علاقات اقتصادية مع العديد من الدول. أما بالنسبة للتجربة المغربية: في خضم الحراك الشعبي العربي قامت حركات داخل المغرب باحتجاجات ضد السلطة الحاكمة، بدأت في 20 فيفري 2011 إلا أن الملك محمد السادس قد بادر بإلقاء خطاب رسمي يوم 9 مارس 2011 أعلن فيه أن المغرب وحدة واحدة لا يجب السماح بإحداث خارجية أن تؤثر على الأمن والاستقرار الذي تشهده البلد وأنه يجب التكافل واتخاذ التدابير اللازمة لإمكانية تزعزع النظام الداخلي قام الملك بإعلان دستور جديد يواكب ويناسب التطلعات الشعبية في الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.² كما أننا نجد أن المغرب بلد منفتح على الخارج. خاصة أن هناك نسبة مهمة من المهاجرين يقومون بتحويلات مالية مهمة جداً، والتي تأثرت هي الأخرى. ثم هناك قطاع السياحة الذي تأثر بشكل جلي، ففي الجنوب المغربي عرفت نسبة السياح انخفاضاً ملحوظاً، وهناك برامج استثمارية تأتي من قبل شركات عالمية إلى المغرب الذي كان وما

¹ مؤسسة الفكر العربي، "العرب بين مآسى الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي"، لبنان: مؤسسة الفكر العربي، العدد السابع، 2014، ص310.

² عبد الحكيم سليمان وادي، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية: الأسباب والمبررات"، 28.12.2016، ص 18، 19، 3.5.2016، <http://www.amad.ps/ar/Details/13009>، ص 4.

يزال قطبا مهما، لولا تداعيات الأزمة، وبدأ المستثمرون يترددون، باعتبار أن أي تغيير في خريطة الاستثمار العالمي يؤثر على الاقتصاد المغربي.¹

وقد ساهمت عوامل عدة في ظهور الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير في العالم العربي لعل أبرزها الآتي: غياب الحريات السياسية وانتشار الفساد بكل أشكاله، التهميش الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، الطفرة الشبابية وتطور وسائل الإعلام.

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم في هذه البلدان، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية وبين الدول المنتجة للنفط والدولة المصدرة للعملة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى حد بعيد كما إن تصريحات المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصياتها، مثلما صرح وزير خارجية الجزائر مراد مدلسي بأن "الجزائر ليست تونس والجزائر ليست مصر" وسيف الإسلام القذافي الذي أكد أن ليبيا ليست كمصر وتونس ووزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط الذي قال أن مصر ليست تونس. ولكن على أرض الواقع فإن ما حدث في تونس تكرر إلى حد بعيد في مصر، وبدأت على الطريق نفسه في ليبيا واليمن وأكثر عنفا في سوريا، تعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها

¹ "هل كانت المغرب الرابع الوحيد من الربيع العربي"، 2016/03/04، <http://www.ewan24.com>، 2016/04/29،

دور محدود ، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية ، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.¹

مع هبوب رياح الربيع العربي عرفت منطقة المغرب العربي تحركات مكثفة توهي بوجود رغبة حقيقية في بعث الروح في الجسد المغاربي وإعادته إلى الواجهة من جديد بعد غياب دام سنوات بسبب فتور العلاقات الثنائية بين الدول الموقعة على اتفاقية مراكش لعام 1989، حيث شكلت تداعيات الربيع العربي الحجر الذي حرك مياه الإتحاد المغاربي الراكدة و بذلك أعلن المغرب عن رغبته في تفعيل الإتحاد وفتح الحدود مع الجزائر، كما دعي منصف المرزوقي إلى تعميق التعاون بين الدول المغاربية من خلال إتحاد المغرب العربي كما أعلنت الجزائر أيضا عن رغبتها في إعادة تفعيل الإتحاد، ولذلك فقد أفرزت تداعيات الربيع العربي نوعا من الإرادة السياسية لقادة دول المنطقة ومدى وعيها بالتحديات الأمنية والاقتصادية و السياسية والاجتماعية.²

¹ عبد الحكيم سليمان وادي، مرجع سابق الذكر، ص11.

² وليد ساعو، مرجع سابق الذكر، ص 81.

استنتاج:

خلصت دراسة هذا الفصل إلى: الاهتمام الأمريكي بالدول المغاربية يعني أن أمريكا لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكي لمناطق النفوذ، والذي بمقتضاه تُعتبر منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسية، فشرعت تخصصها بـ مكان بارز في صدر أولوياتها، خصوصا في أعقاب وقوع أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 الإرهابية بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تطورها نحو الأسوأ وتشابك اقتصادات الدول فيما بينها في الاقتصاد العالمي جعلها تتأثر بها إلى جانب دول المنطقة المغاربية مثل الجزائر والمغرب.

شهدت كل من الجزائر والمغرب تصاعد منافس جديد إضافة إلى المستثمر الفرنسي وهو المنافس الأمريكي الذي تيقن أن المنطقة غنية بالثروات الطبيعية والبشرية، بهذا اشتد التنافس الفرنسي الأمريكي من خلال المشاريع المقدمة للمنطقة. وأثر بذلك على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية إلى التدهور بعدم تفعيل الاتحاد المغاربي.

بالرغم من أن الجزائر والمغرب لم تشهدا حراكا شعبيا مثلما حدث في البلدان العربية إلا أن ذلك قد أثر سلبا على نظاميهما جعل من السلطات اتخاذ إصلاحات في كافة المجالات.